



'Abū 'abd 'allāh Muḥamad bin 'Aḥmad bin al-ḥāj al-tujaibī al-qurṭubī.- *Nawāzil Ibn al-ḥāj al-tujaibī. Dirāsāt wataḥqīq 'Aḥmad shu'ayb al-yūsufī* (Tiṭwān: manshūrāt al-jam'īyya al-maghribiyya li ad-dirāsāt al-andalusiyya, 2018), 3. vols., qism al-dirāsa, 201 p, qisma al-naṣ, 759 s.

أبو عبد الله محمد بن أحمد بن الحاج التُّجَيْبِي القرطبي.. نوازل ابن الحاج التُّجَيْبِي، دراسة وتحقيق أحمد شعيب اليوسفي، (تطوان: منشورات الجمعية المغربية للدراسات الأندلسية، 2018)، في ثلاثة أجزاء، قسم الدراسة، 201 ص، قسمي النص، 759 ص.

تمتد سياقات تحقيق كتاب نوازل ابن الحاج التُّجَيْبِي، لصاحبه أبي عبد الله محمد بن أحمد بن الحاج التُّجَيْبِي القرطبي إلى مرحلة السبعينات من القرن الماضي، وبالضبط إلى السنوات التي ظهرت فيها أعمال أحمد التوفيق (إينولتان، 1976)، والعربي مزين (تافيلالت، 1977)، ومحمد مزين (فاس وباديتها، 1979)، وهي دراسات جسدت تحول اهتمام المؤرخين المغاربة بمظان النوازل الفقهية من طور التنبيه إلى قيمتها الكبرى إلى طور التوظيف والاستفادة منها في إطار إرساء دعائم البحث التاريخي المغربي وتجديده على مستوى المنهج والموضوع. ولم يكن لهذا التوجه التجديدي أن يستمر لولا جهود عدد من الباحثين المغاربة سكتهم هموم التعريف بالتراث المغربي والبحث فيه إلى جانب الرغبة في التجاوب مع حاجاتهم لهذه المتون محققة ومنشورة. وكانت النتيجة أن خُرِّجَت مظان وحُققت مصنفات في التراث النوازلي، كانت بدورها حافزا للباحثين من الجيل الثاني لإنجاز أعمال شكلت النوازل الفقهية مادتها الأساسية، إلى جانب إصدارات أخرى أغنت هذه المتون استنتاجاتها وتجاوبت مع أسئلتها التجديدية.

ويمكن اعتبار تحقيق التهامي الزموري للقسم الخاص بالحسبة من كتاب نوازل ابن سهل المعاصر لابن الحاج صاحب التأليف موضوع هذا التقديم، من المحاولات المغربية الأولى في هذا المجال، وقد نُشِرَ النص سنة 1973 في مجلة هيسبريس (*Hespéris*)، ثم تتابعت عمليات التحقيق في التراث النوازلي، وكان آخرها نوازل ابن الحاج التُّجَيْبِي موضوع هذا العرض.

والظاهر أن تحقيق هذه النوازل قد سبقها سياق خاص يستحق أن يُذكر، كانت بدايته مع مقالة لمحمد بنشريفة خصصها للتعريف بمصنف مذاهب الحكام للقاضي عياض، تلميذ ابن الحاج التُّجَيْبِي، وفيها صَنَّفَ متن عياض ضمن أقدم ما ألفه المغاربة، أو أقدم ما وصل

إلينا مما ألفوه في موضوع النوازل، وذكر أربع مصنفات مشهورة في النوازل سابقه له، تمثلت في نوازل ابن سهل، ونوازل ابن رشد الجدي، ونوازل أبي المطرف عبد الرحمن الشعبي المالقي، وإلى جانبها نوازل ابن الحاج التُّجَيْبِي التي أردف قوله فيها بأنه لا يعرف ما إذا كانت موجودة [دعوة الحق، 264، (1987): 31]. ثم إن إبراهيم القادري بوتشيش ما لبث أن تجاوب مع هذه المقالة، فكشف الستار عن هذه النوازل مؤكدا وقوفه بنفسه على نسخة منها في خزنة الوثائق بالرباط، قسم الأرشيفات [مجلة المناهل، 39، (1990): 116]. وهي المقالة التي حملت بذرة تحقيق العمل من قبل أحمد شعيب اليوسفي ليقدمه محققا إلى عموم القراء هذه السنة في ثلاثة أجزاء، خصص الجزء الأول للدراسة (201 ص)، وضم الجزء الثاني والثالث مسائل متن ابن الحاج (783 مسألة في 668 ص)، فضلا عن ملاحق وقائمة للمصادر والمراجع.

وحري بنا أن نسترشد هنا بهذه السياقات لننقر على جرس التنبيه تأشيرًا على التراجع الذي تشهده عمليات التحقيق الأكاديمي مقارنة بجهود الأجيال السابقة، وبالنظر إلى كثرة المظان التي تعج بها الخزانات المغربية وتنتظر من يخرجها من حالة المخطوط.

يبدأ أحمد شعيب اليوسفي دراسته لمصنف نوازل ابن الحاج التُّجَيْبِي بفصل يُعرِّف فيه بالمؤلف، ليس فقط لأن تمرين التحقيق يقتضي التنقيب في سيرة الرجل تعريفًا به وبسياقات التأليف، ولكن أيضا لأنه يدرك تماما أن شخصية ابن الحاج ومكانته في عصره تمثل السبيل الأنجع لإثبات أهمية نوازله بالنسبة للباحثين. ورغم أن شغف المحقق وبحثه عن معلومات تخص تفاصيل دقيقة في حياة الرجل جعلته يشكو خلو المصادر من بعضها، إلا أن المتوفر منها كاف للتأكيد على أننا أمام علم بارز من أعلام الأندلس. ويبدو أن المحقق كان مدركا لهذا الأمر لدرجة أنه أعطى الكلمة في كثير من الأحيان لترجمي عصر ابن الحاج ومن جاؤوا بعده ليعرفوا بالرجل مباشرة، ويكفي الاطلاع على هذا الفصل للخروج بخلاصة مفادها أن أبا عبد الله محمد بن أحمد ابن الحاج التُّجَيْبِي القرطبي مولدا ونشأة (ولد سنة 458هـ/1065م)، والمنتمي إلى أسرة عالمة، قاضي قضاة الأندلس ومفتي دولة المرابطين، يمثل واحدا من أشهر علماء عصره، و"من جلة الفقهاء وكبار العلماء، معدودا في المحدثين والأدباء، بصيرا بالفتيا، رأسا في الشورى (...). قيد العلم عمره كله، وعني به عناية تامة (28)،" قل نظيرها في عصره.

ويمكن الوقوف على هذه الخلاصة وعلى الثناء والتقدير الذي حضي به ابن الحاج التُّجَيْبِي عبر التفاصيل الدقيقة التي قدمها المحقق عن مكانة الرجل، سواء من خلال شيوخه أو معاصريه من قبيل ابن رشد الجدي وابن حمدين وابن منظور الإشبيلي، أو عبر تلامذته من مثيل القاضي عياض وابن بشكوال وابن خير الإشبيلي وغيرهم. وإلا فإن غزارة علمه في الفقه والأدب واللغة، وتدريسه لأسماء بارزة، وتوليه قضاء قرطبة (من 518هـ حتى وفاته سنة 529هـ)، ثم

منصب قاضي الجماعة (ابتداء من سنة 520هـ)، وتداول إنتاجه النوازي من قبل علماء عصره ومن جاؤوا بعده، كافية للتدليل على أهمية المؤلف ومؤلفه نتيجةً. وفي هذا الصدد، عدد أحمد شعيب اليوسفي مؤلفات الرجل، وتأسف أن فقد معظمها إلا كتابين؛ أحدهما موضوع هذا التحقيق، وأهم مؤلفاته على الإطلاق، والموسوم بـ "تقريب المنهاج لفوائد نوازل ابن الحاج" أو "المنهاج في ترتيب مسائل ابن الحاج"، أو "ترتيب مسائل ابن الحاج"، أو "نوازل ابن الحاج" العنوان المعتمد هنا من قبل المحقق؛ والثاني معروف بعنوان "المنهاج في مناسك الحاج".

توقف المحقق عند حادث اغتيال ابن الحاج سنة 529هـ والغموض الذي لفه، واستعرض روايات المصادر القريبة من الحدث؛ وكان جل ما أفرجت عنه من معطيات أن الرجل قُتل طعنا في الركعة الأولى من صلاة الجمعة على يد معتوه أو مسخر من قبل شخص آخر غيره، لكنها أغفلت أو تغفلت عن ذكر السبب. وزاد بعضها عن ذلك أن القاتل كان ابن إمام مسجد توفى ورفض القاضي ابن الحاج توليته في منصب والده، كذا. وقد استعرض أحمد شعيب اليوسفي آراء بعض الدارسين المعاصرين في الحادث، وأكد رأيهم في النهاية، معتبرا أن الحادث ارتبط بمؤسسة القضاء لا بشخص ابن الحاج، وأن حادث الاغتيال يندرج في سياق عام موسوم بالتوتر شاب علاقة مكونات عدة من الأندلسيين بالسلطة السياسية وأخر عصر المرابطين، وبالصرع المحتدم بين جماعة الصوفية والمريدين وبين السلطة المرابطية والفقهاء المواليين لها. وللتأكيد على ذلك، وضع الباحث حادث الاغتيال هذا ضمن سلسلة من الاغتيالات التي استهدفت بعض الفقهاء والقضاة خلال هذا العصر.

وخصص المحقق الفصل الثاني من دراسته لمسألة إخراج النص وتحقيقه، وكان مبتدأه في هذا تأكيد نسبة النوازل لصاحبها القاضي ابن الحاج التُّجَيْبِي، وهو الأمر الذي لم يكلفه كثيرا من العناء بالنظر لشهرة الفقيه وكثرة تداول اسمه مقترنا بنوازل في مظان العصر والحقب اللاحقة بدءا بمعاصريه مثل ابن رشد الجدي، أو تلامذته مثل القاضي عياض مرورا بنوازل ابن لب الغرناطي والبرزلي التونسي وصولا إلى معيار الونشريسي، واعتبارا أيضا لعادة متداولة في كتب النوازل تقضي بذكر اسم الفقيه المفتي الذي تولى الإجابة عن مسائلها، وكذا كثرة ورود كتب النوازل مرفوقة بأسماء أصحابها في المؤلفات النوازلية كلما اقتضى الأمر استشهادا برأي أو اقتداء بفتوى أو استرشادا بمضمونها.

ويستعرض المحقق نسخه المعتمدة في تحقيق نوازل ابن الحاج التُّجَيْبِي، ويكشف عن مسار طويل من البحث وعن ثنائية اليسر بعد العسر التي رافقت وصوله إلى النسخ المخطوطة المعتمدة. وفي هذا الصدد، عدد أحمد شعيب اليوسفي هذه النسخ وحدد محاسنها وعيوبها، وضوابطه في اعتماد النسخة الأم التي اعتمدها للمقابلة والمقارنة. وقد كانت أول نسخه، نسخة

خزانة الوثائق بالرباط (تضم 538 مسألة)، وحيدة في بداية الأمر، قبل أن يصل للثانية في خزانة أزاريف بسوس (تضم 876 مسألة)، ثم الثالثة في خزانة ابن عاشور بتونس (تضم 294 مسألة)، والرابعة في خزانة ابن يوسف بمراكش (تضم 752 مسألة). وبغض النظر عن الفروق التي سجلها المحقق عن كل مخطوط من المخطوطات الأربعة المعتمدة، سواء تعلق الأمر بالخط أو الخروم أو البتر الذي أضر ببعضها أو الاختصار الذي مس بعضها أو الاختلاف بينها في عدد المسائل الواردة فيها وغيرها، فإن العمل بعد تحقيقه يكشف عن مجهود كبير بذله أحمد شعيب اليوسفي في تجاوز تلك الفروق والاستفادة من تكامل النسخ لتحقيق فرز دقيق ومقابلة مفيدة لما تضمنته من مسائل، إلى جانب الملمة عدد كبير من نوازل ابن الحاج المنبثة في ثنايا المصادر النوازلية الأخرى، مع الحرص على الإشارة إلى الفروق المهمة في الهوامش. وينضاف إلى ذلك، تصحيحه لمتن هذه المسائل وترميمه لجملة عباراتها وتوثيق الشواهد والنقول والحرص على تسجيل الملاحظات إمعاناً في توضيح مضامين النص.

وقد استكمل عمله بتخريج الآيات القرآنية والأحاديث النبوية وعزو الآثار إلى مظانها الأصلية، ثم شرح الألفاظ اللغوية الغريبة والتعريف بالمصطلحات الفقهية اعتماداً على كتب التعريفات ومعاجم لغة الفقهاء. ثم ذيل المحقق عمله بملاحق تفصيلية، لم تتضمنها النسخة المنشورة، وسيكون على القارئ والباحث المهتم أن ينتظر طبعة جديدة في غضون الشهور القادمة تستدرك هذا الأمر وتعالجه، وتضم فهرساً للأعلام والبلدان، وآخر للمصطلحات الفقهية، وفهارس النظم والعادات، والشعوب والمذاهب والملل، وفهارس أخرى.

ويُدرِك الباحث المحقق أهمية نوازل ابن الحاج الفقهية ويُذكر بها باستمرار. وهذه المرة، من خلال توصيفه لمنهجه في تناول المسائل والنوازل والمتسم بالحرص الشديد على بيان الأدلة الشرعية للأحكام الفقهية، واعتماد الراجح من القول في المذهب، مع الإشارة أحياناً إلى المرجوح أو الضعيف، والقدرة على استحضار فتاوى فقهاء السلف، واعتماد أسلوب المشاورة مع التشدد في صفة المشاور من أهل العلم، إلى جانب محاوره كبار الفقهاء والتعبير عن رأيه دون مواربة، وتصحيح أخطاء من سبقه أو عاصره من المفتين دون حرج.

واعتباراً لهذه الأهمية، أضحت نوازل ابن الحاج التُّجَيْبِي، بتعبير المحقق، نموذجاً تطبيقياً كاملاً "اشتغل عليه فقهاء المالكية في تقرير الأحكام، وفي استلهاً مضامين النصوص الشرعية، والاجتهاد في إيجاد الأقيسة والتعليقات الفقهية لكل قضايا المجتمع في الغرب الإسلامي عامة وفي الأندلس على وجه الخصوص (145)". وفضلاً عن شمولها لأجوبة كبار أئمة المذهب، تطفح نوازل ابن الحاج ببادئة فقهية غزيرة لأجوبة فقهاء العدوتين، ونقول كثيرة من المصادر الفقهية المفقودة، مع قدرة متميزة في استلهاً أصول المذهب وفروعه وحسن المشاورة

والمحاورة والإقناع. ولا شك أن في اعتماد معاصريه من الفقهاء ومن جاؤوا بعده لفتاويه ما يؤكد أهمية موقع فتاوى ابن الحاج في فقه النوازل بالغرب الإسلامي عموماً.

على أن المحقق يُطل على نوازل ابن الحاج أكثر من منظار الباحث في التاريخ، ومن مسألة ذات أهمية ترتبط باستغلال النوازل الفقهية في الكتابة التاريخية، بل إن منطلقات مشروع التحقيق تجد جيوبها الأولى من هذه الزاوية. يُدبج أحمد شعيب اليوسفي لتحقيقه بهذه القضية، فيذكر بالصعوبات التي جابهت الباحثين عندما اختاروا الكتابة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي، المرتبطة بقلّة المادة المصدرية، فجاء الاهتمام بالكتابات الفقهية عامة، والنوازل خاصة، باعتبارها منجماً لا ينضب في هذا المجال. ومن هذا المنطلق، اتجه المحقق نحو نوازل ابن الحاج من خلال قناعة، لا يمكن أن يجادلها فيها أحد وفق تقديري، وهي أن هذه المسائل تتضمن "إشارات وتفصيل عديدة تخص الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع الأندلسي [خلال القرن ٧ الهجري وبداية VI/VI وXI/XIIم]، علماً أن هذه الجوانب كانت وما تزال أكثر جوانب التاريخ الأندلسي غموضاً، نظراً لعزوف المصادر التقليدية عن أخبارها، واكتفائها برصد الأحداث الدينية والسياسية، وما يرتبط بها من صور ومظاهر لا تكاد تبرح مجالات اهتمام التاريخ الرسمي للمجتمع الأندلسي (11-12)". ولا شك أن هذا التحقيق، ووضع نوازل ابن الحاج رهن إشارة الباحثين في تاريخ الغرب الإسلامي عامة، والأندلس على وجه التخصيص، من شأنه أن يفتح أبواباً في حقل التاريخ الاجتماعي وتاريخ الذهنيات تنضاف إلى المنجز في هذا المجال.

وللتأكيد على البعد التاريخي الحاضر بقوة في هذه النوازل، لم يتردد أحمد شعيب اليوسفي في تخصيص فصل تطبيقي ضمن هذه الدراسة، حاول من خلاله التعريف بما تزخر به من مادة تخص تاريخ الأندلس خلال عصر ملوك الطوائف والفترة المرابطية. وقد كان مبتدأه من الجانب السياسي، حيث أكد إمكانية الاستغلال الإخباري لبعض المعطيات التي تقدمها نوازل ابن الحاج، خاصة أنها لم تكتب للتاريخ قَصْداً، إذ تضمنت أخباراً تخص ملوك الطوائف وسيرهم وممارساتهم السياسية و"الإدارية"، واحتوت إشارات توثيقية، لا توجد في غيرها، عن أحداث سياسية بعينها، إلى جانب كشفها عن بعض مواقف الفقهاء من بعض الأحداث السياسية، وعن علاقة الحكم بالمجتمع ومكوناته، وموقع الفقهاء من هذه العلاقة.

أما الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في نوازل ابن الحاج، فقد أكد المحقق حضورها بشكل أقوى. ويمكن للمطلع على هذه الدراسة، أن يكتشف بعض ما تضمه هذه النوازل من معطيات تخص النشاط الاقتصادي بأندلس القرن الخامس وبداية السادس الهجريين؛ سواء في المجال الفلاحي (أشكال تملك الأرض وعلاقتها بالمراتب الاجتماعية وتقنيات الري،

وأشكال استغلال الأرض وأنواع المغروسات...)، أو الحرفي (أنواع الحرف المنزلية، وأشكال الورشات، وطبيعة الصنائع المزدهرة في هذه المرحلة...)، أو التجاري والمالي (أنواع المعاملات التجارية والمعاملات المالية، وأنواع النقود المتداولة وقيمتها...).

ويختتم أحمد شعيب اليوسفي دراسته بالتنبيه إلى الأهمية البالغة لمصنف نوازل ابن الحاج في كتابة التاريخ الاجتماعي لأندلس المرحلة المعنية، لاعتبارات كثيرة أجملها في انفراده بمعلومات لا يوفرها غيره من المصنفات، وإيراده لوثائق أصلية على شكل شهادات وعقود، وامتداد مجال نوازله ليشمل مختلف حواضر الأندلس وبواديها، وفوق ذلك كله تنوع مادته الوثائقية المتعلقة بالمجتمع الأندلسي والتي يمكن اعتمادها بشكل أساس لإنجاز أبحاث دقيقة في التاريخ الاجتماعي، من قبيل بنية المجتمع الأندلسي ومراتبه، والأسرة وأشكال العلاقات العائلية، وأوضاع المرأة ودورها في المجتمع وفي الأسرة، فضلا عن معطيات دقيقة تخص التعليم في الأندلس، ومسألة العبيد، وأخبار أهل الذمة، وصلات الأندلسيين بنصارى الممالك المسيحية، وسلوك الحكام وتصرفاتهم في شؤون البلاد والعباد ومظاهر العنف والمظالم، ووضع العدالة في المجتمع الأندلسي وغيرها من المعطيات الاجتماعية.

حميد تيتاو

جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس